

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خصنا بالبيان وجعلنا من الفاروق بدار الجنان
والصلاة والسلام على سيد ولد محمدات وعلى آل وصحبه ذوي
العلم والعرفان أما بعد فيقول ابراهيم الباجوري وفقه
الله تعالى طرق السعادة ودرر المحسن وريادة فزساتي
بعض الاحوال اجمع اللدالي وليم الحال والشان كتابه زكية
على المقدمة المسماة بالسمعة قدبة بغير مرادها وتكشف
نقايا مع الاختصار والاضاح قائما لا تظن والافهار والافصاح
فلما فصص صدرى لذلك والله اعلم التوفيق بسم
الله الرحمن الرحيم ابتد المؤلف بالسمعة ثم بالحمد لله

اقتدى بالكتاب الفخر وعلم بروايتي خيرا كل امرئ
لا يبدأ الاقتصار عليها في حق الاكل بحكاياها انه
لان فيها حد او العلم ينسب لكل شارح في حق ان يتكلم على اسبده بطرف كما ينسب
على الاقتصار الفخر الذي يشتر فيه لتفتحين احدها حق البسلة والاف
عليها محمول في تصحيح ذلك الفخر ونحن ان شارحون الاصح في فن البيان
الاصح هو
فينبغي ان تكلم عليها بطرف مما يناسبه فتقول اصل وضع
هذا ضعيف وانما رجع ان استغنى بها عن الاصناف وعبره
الاشارة الى كل من في رسالة البسلة ووجد جمع من المتكلمين
بان المسمى نظر لا قبل الوضع ومن لباصر والاشغال
وهذه هشة من الافعال فان الاشتراك وكما هو ظاهر
ومن على سبيل التمام مع ما قلنا ابا لالصاق وهو
قمان حقيق كما في قلوبك امسكت بزيد اذا قبضت
على شيء من جسده ومجازي كما في قلوبك مرة بزيد قال بعضهم
والاشبه ان الاصناف هنا مجازي لان زمن افعالها
بعد زمن زك الله اذ اله لفاظ اعراض سبالة تقتضي

ان لو كان اقتصر عليها
كثيرون على السبلة
لان فيها حد او العلم
على الاقتصار
الاصح هو

بجهد

بجمع النطق بها ويكون اصل وضع الباء ما ذكر ان استعمالها
والاستعانة انما هو على سبيل المجاز وجم يحتمل ان
يكون مجازا من سبلة بان تنقل الباء من الارتباط على
وجه الالتصاق الى مطلق ارتباط ثم ان استعمالها في
ارتباط على وجه الاستعانة يكون في ذلك المطلق كما ان
مجازا من سبلة بجمته وان نقلت من ذلك المطلق الى ارتباط الاص
على وجه الاستعانة كان مجازا من سبلة بجمته
والعلاقة على كل دايرة بين الاطلاق والتقييد ويحتمل
ان يكون مجازا بالاستعانة التبعية بان لا يشبه مطلق
ارتباط الاستعانة بمطلق الالتصاق بجماع الارتباط في
كل فيصير التشبيه من الكليات الجزئية فتستعالت

البا الموضوع للالتصاق الجزئي للاستعانة به والمستعان الجزئية ولا بد هنا من
فيه بمطلق ارتباط بين ذات المستعان به والمستعان فيه في آخر لان الاستعانة
يبدى التشبيه من الكليات الجزئية فاستعار الباء من التشبه حقيقة بالذات لا بالاسم
به للتشبه ويلزم على ذلك ابيتننا المجاز على الحجاز والحق وذلك بان يشبه مطلق
جواز لو فوج في القران والقران ولكن لا يكون هو من
سبل فان اصل الصريح الجهر نقرا ولا الى الوسطي لكونه لا يقع
غالبا الا فيه فالعلاقة الحالية والحلية ثم نقل للعقد
كونه سبب للوسطي غالبا فالعلاقة السببية والية
ومعنى الاسم ما دون على مسمى لكن ليس المراد هنا تيات
الحالية لمجازية مجازية المراد به ما صدق قائم كالتخالف
والسارق والخي والتبعية المعتز ذلك وهذا هو حقيقة
او مجاز خلاق لانهم اختلفوا فيما لو استعمل الظن في
جزيات كما لو استعملت الانسان في زيد وبكر وخالد
او غير ذلك فقبل انه حقيقة وقيل انه مجازي وهن

ارباط بين اسم المستعان
صحة
بيان
لا تراعدوهن
هذا الاسم الكلي بل المراد
هنا ما صدقانه صر

الخلاف مبنى على الخلاف واللام الواقعة في تعريف الحقيقة
 وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فقبلها لادام الاجل
 اي القليل وينبى عليه انما ذكر حقيقة وقيل انها لام
 التقديرية وينبى عليه انما ذكر مجازا واصنا واسم الى ما
 بعد حقيقة ان اريد بالمضاف اليه الذات والمجاز به
 ان اريد به ان اريد به اللفظ وتكررات يشبه مطلقا انما
 بين المتضامين على وجه البيان بمطلقا انما يشبهها
 على وجه التعيين فيسرى التشبيه في الكلمات للجزئيات
 فتستمر صورة الاضافة في التشبيه به للمتشبه استعاره
 بغيره فان قيل صورة الاضافة ليست بكلمة مع ان المجاز
 المصطلح عليه الكلمة المستعملة في غير ما وقعت له
 هي اوجب بانها وان لم تكن كلمة حقيقة في قوة والله علم على الكلمة
 الذات الا قدس مما علم جزئي لكن لا يجوز ان يقال ذلك الا في
 مقام التعليم والتحقيق ان العلم الشخص من قبيل الحقيقة
 خلاف من زعم انه واصط بين الحقيقة والمجاز مغلدا بان
 لا يوردهما في الوضع الذي يخص لفة بينهما والاعلام ليس
 كذلك بل كما تكون في لغة العرب يكون في لغة العجم مثلا
 وكان مقتضى اللفظ خطاب المستعان به بان يقال **باسمك**
 فيكون هنا التفات على مذهب السكاكي لانه لا يشترط
 تقدم ما يناسب المقام وهي مما اختلف في كونه حقيقة
 او مجاز الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمن وهي
 رقة تقضى الاحسان او ارادته هذا المعنى يستحيل عليه
 تعالى باعتبار مسداه وهو الرقة جازيا باعتبار عاقبة
 وهو الاحسان او ارادته فيعين ان يراد في الرحمن حقيقة
 تعالى معناها باعتبار عاقبة ويجوز ان يكون مجازا من اطلاق

انما

في القلب

اصليها اسم

اسم السبب وادارة السبب ويكون الرحمن الرحيم مجازيا
 مرسلاد بتسميا كذلك ويصح ان يكون في اللام كناية
 اصطلاحية وهي لفظ اطلق لانه معناه فان قيل الكناية
 يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك اجيب بان
 المراد من ذلك كون المعنى الكناية لا بناء والمعنى الحقيقي وان
 منع منه مانع خارجي كما هنا وقد اختلف السعد والكلاب
 استعارة تشبيهية ولا يخفى مما فيها من اسان الاذب
 والمثول لا تركتها بما لها وما عليها وهذا الحكم بحسب
 اللغة واما بحسب الشرعي فالاقرب كما فهم السيد الصفي
 ان ذلك حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة قد دخلها مجاز
 الحذف بنا على ان السا حرف جمع اصلي متعلق بمحذوف
 تقديره اولئك مثلا ومجاز بالحرف لزيادة بنا على انما حرف
 حذوف لا يحتاج لتعلق وبناءا على ما قاله بعضهم فان
 الاصل بان فاقم الاسم قرقا بين ابيين والتميم اي زيد
 زرقا بين القسم والترك مجازيا بتقديم وايتاخذ بنا على
 ان الاصل بان الله فقد مدوا خروا فقال في الاتقات تقلا عن
 البرهان ان ذلك ليس مجازا والمحف ان كل من هذه المجازات
 ليس راد حلا في المجاز بمعنى مطلقا التجوز وهو ارتكاب
 خلاف الاصل وبعد هذا كله فجملة السبب مجاز مركب
 لانها موضوع للاخبار وقد استعملت في الانشاء ومما ينبغي
 التنبه له ان الرحمن مختص به تعالى واما قول اهل اليمامة
 خطا بالسبب الكذاب وانت غيث الوري لا ذلك رحمان
 فن تصدقهم في كفرهم واجاب بعضهم ايضا بان المختص انما هو
 المعرف بخلاف المتكرفان قيل يلزم على ذلك ان الرحمن
 مجاز لا حقيقة له مع ان المجاز وقع الحقيقة اجيب بان

يمكن الكلمة المستعملة في غير
 ما وضعت له وانما هو داخل
 في المجاز بمعنى صحيح

الخلاف مبنى على الخلاف واللام الواقعة في تعريف الحقيقة
 وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فقبلها لادام الاجل
 اي القليل وينبى عليه انما ذكر حقيقة وقيل انها لام
 التقديرية وينبى عليه انما ذكر مجازا واصنا واسم الى ما
 بعده حقيقة ان اريد بالمضاف اليه الذات ومجاز به
 ان اريد به ان اريد به اللفظ وتكررات يشبه مطلقا انما
 بين المتضامين على وجه البيان بمطلق ارتباط بينهما
 على وجه التعيين فيسرى التشبيه في الكلمات للجزيات
 فتستمر صورة الاضافة في المشبه به للمتشبه استعار
 بعية فان قيل صورة الاضافة ليست بكلمة مع ان المجاز
 المصطلح عليه الكلمة المستعملة في غير ما وقف له
 هو اوجب بانها وان لم تكن كلمة حقيقة في قوة والله علم على الكلمة
 الذات الا قدس مما علم جزئي لكن لا يجوز ان يقال ذلك الا في
 مقام التعليم والتحقيق ان العلم الشخصي من قبيل الحقيقة
 خلاف ما في زعمه واصط بين الحقيقة والمجاز مغلدا بان
 لا يوردهما في اللفظ الذي يخص لفة بينهما والاعلام ليس
 كذلك بل كما تكون في لغة العرب يكون في لغة العجم مثلا
 وكان مقتضى اللفظ خطاب المستعان به بان يقال **بالحقيقة**
 فيكون هنا التفات على مذهب السكاكي لانه لا يشترط
 تقدم ما يناسب المقام وهي مما اختلف في كونه حقيقة
 او مجاز **الرحمن الرحيم** صفتان مشتقتان من الرحمن وهي
 رقة تقضى الاحسان او ارادته هذا المعنى يستحيل عليه
 تعالى باعتبار مسداه وهو الرقة جازيا باعتبار عاقبة
 وهو الاحسان او ارادته فيعين ان يراد في الرقة حق
 تعالى معناها باعتبار عاقبة ويجوز ان يكون مجازا من اطلاق

انما

في القلب

اصليها اسم

اسم السبب وادارة السبب ويكون الرحمن الرحيم مجازيا
 مرسلتا بتسمياتك ذلك ويصح ان يكون في الكلام كناية
 اصطلاحية وهي لفظ اطلق لانه معناه فان قيل الكناية
 يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك اجيب بان
 المراد من ذلك كون المعنى الكناية لا بناء للمعنى الحقيقي وان
 منع منه مانع خارجي كما هنا وقد ارفق السعد والكلام
 استعارة تشبيهية ولا يخفى مما فيها من اساق الازب
 والمثول تركتها بما لها وما عليها وهذا الحكم بحسب
 اللغة واما بحسب الشرعي فالاقرب كما فهم السيد القفوي
 ان ذلك حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة قد دخلها مجاز
 الحذف بنا على ان السا حرف حمزة اصلها متعلق بمحذوف
 تقديره اوله لفظ مثلا ومجاز بالحرف لزيادة بنا على انها حرف
 حذو لا يحتاج لتعلق وبناءا عما قاله بعضهم من ان
 الاصل بان فاقم الاسم قرقا بين ابيين واليمين اي زيد
 زقا بين القسم والترك مجازيا بتقديم وايتاخير بنا على
 ان الاصل بان فاقم فقد مر واخر وان قال في الاثقات نقلا عن
 البرهان ان ذلك ليس مجازا والمحت ان كل من هذه المجازات
 ليس راد حلا في المجاز بمعنى مطلقا فيجوز وهو ان كان
 خلاف الاصل وبعد هذا كله فجملة البسلة مجاز مركب
 لانها موضوع للاخبار وقد استعملت في الانشاء ومما ينبغي
 التنبه له ان الرحمن مختص به تعالى واما قول اهل اليمامة
 خطبا بمسيلة الكذاب وانت غيث الوري لا دنت رحانا
 فن تعنه في كرههم واجاب بعضهم ايضا بان المختص انما هو
 المعرف بخلاف المنكر فان قيل يلزم على ذلك ان الرحمن
 مجاز لا حقيقة لمع ان المجاز وقع الحقيقة اجيب بان

يمكن الكلمة المستعملة في غير
 ما وضعت له وانما هو داخل
 في المجاز بمعنى صحيح

الفردية السابقة كما يسمى ما زاد الاول في اعراضه
في ان قريبة الاستماع المرفحة ليس من جنس
الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عنها بقيد الزيادة
فكان الاولى في التبعيد ان يقول كما يسمى ملازم المشبه
في المرفحة ترشيحا لها واهيب يانه غير ذلك المشا
كله قول لذلك بقيد ما زاد في لانه لا بد من التقيد
بالزيادة فيه قريبة الممكنة من جنس الترشيح
ويعلم ما حد ذلك للمشاكله انه يقع مشاكله الاول
الثاني وهو كذلك لان المقصد تناسب المجاورين
يرد الاول للثاني او رد الثاني للاول فكل منهما يتفق
مشاكله للاختلاف وللذات تجعل المشكله هتا باعتبار
ان الاصل بعد ما زاد على قريبة الممكنة ترشيحا
كما يسمى ما زاد فيكون الثاني هو الذي تشكل الاول
وتدبر كذلك تأكيد للتعبير المستفاد من الكاف
في كما يسمى في العهد ما زاد وما عبر عنها بعد
ونما من يسمى التفتن قال المعاصم ذلك ان
تجعل جميع الملايمات قريبة المتردد الاعتقاد هو
مبنى على يجوز تعدد القريبة وهو الحق خلافا لمن
منعه على قريبة الممكنة اى على قريبة التخيلية
كذلك قال المعاصم وتوقفش بان قريبة الوجود التخيلية
بالاستقراعية كالاضافة المنية فلا تلتبس
بالتشبيح بل نقل المجدولي ان التخيلية لا تحتاج لعينية
لان كونها قريبة الممكنة يد نقل المجدولي ان التخيلية
لا تحتاج لقريبة لان كونها قريبة الممكنة كذلك
بيان معناها في كالتشاق من الاربعين تترك نفسها

وعبرها

وعبرها لكن تعقب بان ذلك من المشهور فتأمل من الملايمات
ان العهد والمجهود ملايمات المشبه كما اشبه
اليه التي الملوى لها اي للاستماع الممكنة ويجوز
جعل ترشيحا الخ قال بعض المحققين لا مانع من ان
يجل ترشيحا للمجموع للتخيلية انما التي هي قريبة للممكنة
على مذهب السلفين وعلى مذهب السكاك ايضا فلو
او للاستماع الحقيقية اي التي هي قريبة للممكنة
على مذهب صاحب الكشاق وبها النسبة لبعض المواد
على المختار عند المعاصم ايضا كما يعلم مما يأتي فاذا التزم لترشيحا
على المذهب كان اوفيه فندبر اما للاستماع
التحقيقية وظاهرا كما هو في حواجر جعل ترشيحا للاستماع
التحقيقية فظاهرا كما هو في الاستماع مقرفه والترشيح
يكون للاستماع المرفحة وكذا التخيلية على ما ذهب
اليه السكاك يعني ان الاستماع التخيلية على
بمذهب السكاك مثل التحقيقية في ظهور
وجوه حقه ترشيحا لان التخيلية لا اشكلا بان
اذا كان ظاهرا لم يخضع الى الاستدلال عليه لان
الدليل انما يكون بما فيه احقا واهيب به ذلك
لسر استدلاله لان الدليل وان هو
نبيه واخطار بان لا الظم قد يفصل عنه فينبه
عليه والمنوع انما هو الاستدلال عليه قلنا
الترشيح يكون للمجاز العقلي ومثال ذلك قال انما
اخذنا باطراف الاحاديث بيتا وسالت باعتراف
المطى الا باطرافه قد ذكر فيه الاعتراف التي تلاميذ
المسند اليه الحقيقي وهو النعم لان السبل يعني

السيرة على سبيل الاستعارة حقه ان يبدلهم وقد
استد الشعاع الى الاباح عن الطبع وهو المكان المتبع
فيه وفاق الحصر اسنادا مجازيا وانما خص الاحناف
بالذكر لانها تظهر سرعة السير وفي هذا البيت وهو
اخرها انه من باب الاستعارة التمثيلية في حيث السير ومنها
ان من باب الاستعارة المكنية في تشبيه الشايرى بالماء
وسالت تجيلا ايضا مما يكون للتحقيقية و
التخييلية على رهبانية اسكان ما يذكر ملامح
ابناء للتصوير ان اريدنا لترسيخ المعنى المصدر
او للملازمة ان اريد تفضي الملامح وما واقعت
على لفظ الملازمة من حيث معناه لو على معنى او يحتاج
لتقدير مضاف بان يقال بذكر العلامح ما هو له
واقوع على المسند اليه والتقدير المحل بالمجاز يعود اليها
واسا الغير المتصل فظن تباين الصمات عانة المجازية العنقا
وعليه فاللام بمعنى هن واللام النسبة والمعنى ج بذكر
ملازم المسند اليه ان الذي المجاز العقلي فرع عنه او مشوب
له وتخييل انه عايد للاسيات المفهوم من المجاز العقلي
والمسند المفهوم من التخييل والمعنى على الذي ال
حتمالين بذكر ما يلائم المسند اليه من سلاسل المفهوم
من المجاز العقلي او للمسند الذي الالاسات او المسند
له حقيقة فتدبر كما يكون للمجاز العقلي المسند اليه
كله في قوله على الله عليه وسلم محاطا بالامهات المتو
مئين رضي الله عنهم اجمعين لم يكن كالموقوفان الطولكن بلا
غاية قد ذكر ما يلائم الوضوح له وهو اطول يتعالى
احد من الطول بضم الطاء المستندة حد القصر مما

احد من الطول لفتحها بمعنى هو تجر لا ترخيح لانه
ح من ملايمان المعنى المجاز اللفظ البست الذي هو التورية
لا من ملايمان المعنى الحقيقي لذلك الذي هو المجازية فاطلق
اسم السبب الصوري على السبب وانما كانت سببا مبرا
لان بين غاياتها قصدا المومنين لما سمعت هذا الحديث
من النبي ايد من طلعنا وهو ربيته بيتا تجيش علمنا
ان المراد من البد المعنى المجاز وهو عنه كما ان اولي
يشمل ترشيح المجاز المرسل المعنى على المجازوي باب
بانه اقضي على الجمع عليه وعلى ما هو الاكثر والاشهر
واما المجاز المبني على المجاز جمع كونه محل خلاق قليل
ناد كما افاده بعض المحققين والتشبيه اي كانه قوله
المعنى فيما تقدم فنظرت قرايد لنا على ان قوله قرايد
قوايد من قرائت المنقبه به المشبه فانه قد ذكر
فيه ما يلائم المشبه وهو انظم وانفقود ويصح
ان يشبهه بقوله الشعاع لا تسكتني من الملامح
بما عا حقل من امانة المشبه به للمشبه فانه
قد ذكر فيه ما يلائم المشبه وهو قوله لا تسكتني
وللاستعارة المصححة اي كانه قولك رايت اسدا
الحام له ليد فانه قد ذكر فيه السعد التي تلامح
المشبه به ترشيحا للاستعارة المصححة وقد حترض
العصاة على الصمات كان الاول ان يحذف قوله وللاستعارة
المصححة او يرد المشبه لان كلاهما قد عا سبق فذكر
احدهما دون الاخر لعدم ترجيح بلانرجح واخيلا
بانه يعرض للمنية هنا الكيفية بالقياس على ان

هو المصحة - تام يلزم التحكم ولا الترجيح فلا مرجح فالشك
 ووجه الفرق ان وجه الفرق تعيينه الملكة وتوحيها
 دون قرينة المصحة وترشيحها لما علم مما تقدم ان ان
 قرينة الملكة من جنس ترشيحها فتحتاج لوجه الفرق
 بينهما فله من قرينة المصحة فليسه من جنس الترشيح
 فلا يحتاج لوجه الفرق بينهما فلم يحتاج لوجه الفرق بين
 قرينة الملكة وترشيحها وانما لم يثبت عليه المصحة
 استحالة على علمه بالمقالة والافقت مثلا ريت اسلا
 تعالى اسلام الكثر يرمى في شكل السلاج اكثر من ابيسة
 للجد عارة الرمي فيجعل قرينة الرمي دون ابيسة
 فيجعل ترشيحها وقد ذهب العصام الى ان وجه الفرق هو
 مشاهدة السامع وادراكه لشيء اولافاشاهد وادراكه
 اولاف الذي يدركه على الماد فينا سبب جهده قرينة للرعا
 المهم لانه علق الامر على قوة الاختصاص والتعلق
 وذلك لا يختلف بخلاف ما ذكره العصام فتدبر ويجعل
 نفسه تخير اى على مذهب السالك وقوله استعارة
 تحقيقه اى على مذهب صاحب التشاف ويعنى
 الموارد وعلى محارمهم كذلك وقوله او اسبابه
 تخيل اى على مذهب السلف وكذا على مذهب صاحب التشاف
 فيقبض وعلى ما اختار المصحة بذلك تفصيل المذهب فيها
 فياختار وبين ما يجعل اى اعاد المصحة لفظ بين
 شاي سوان الاول اذا التبنونية لا تكون الا في متعدد لقرينة
 الاضاح وقدوى ذلك على سنة كمال قوة الاختصاص
 مقتضاها ان حقيقة الاختصاص لا تدرك شي على شي يعنى

هو

مض

التقار

التقارفة وليس كذلك وقد يجاب بان المراد بالاختصاص
 هتا مطلق الاضاح والتعلق وعلى هذا تعطف
 التعلق عليه فيما بعد عطف تفسير لبيان المراد قد
 جاءها اقوى ان الضمير راجع للملازمة بقطع النقل عن
 كونه احدها بخصوص قرينه او ترشيحها وانما كان فيه
 كما ذكر بعض المحققين وانظر لو لم يكن احدها اقوى
 اختصاصا من الاخر واستقل به فمفهوم ان يجوز جعل كلاهما
 قرينة او ترشيحا فعلقنا قد علمت انه عطف لتفسير
 بيان المراد كلاهما لانه المولى انه عطف لادم على ملزمة
 ولعله باقل معنى لوجهها المقتضى وما سواه ترشيح
 اى وما سواه لاقوى اختصاصا وتعلقا لترشيح وذلك
 كالنسب في قولك النسبة ثبتت بفلان فان الخطاب
 اقوى اختصاصا وتعلقا بالنسب من النسب لانها ملازمة
 له واما جلا في النسب ولا يقتضى ما في قوله وما سواه ترشيح
 مراد الاختصاص حيث اشار بلطف الى ما ذكره هو المهم
 من هذا الفن وما سواه بمنزلة الترشيح فيكون لا يقصد
 به الا التقويم وهذا اختصاصا بسم الله تعالى على هذا
 المتن الشريف وايدى المولى الجيد اللطيف من القول والحول
 من العقل والقول فانه لا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى
 اله وصحبه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

عنه هذه النسخة محمد الله دعونه وحسن
 توفيقه ٧٢٤ شهر رمضان المبارك
 و...

٧